

التعليم الثانوي الرسمي يحتاج إلى 3042 أستاذاً جديداً

يضغط وزير التربية
اللياس بوصعب باتجاه
موافقة مجلس الوزراء
على ادخال التاجحين
الفائضين في مباراة
مجلس الخدمة كبدك
من التعاقد لسد حاجات
ملاك التعليم الثانوي

فاتن الحاج

غياب وزير المال علي حسن خليل عن جلسة مجلس الوزراء أمس، حال دون نقاش البند 44 المتعلق بطلب وزارة التربية إدخال أساتذة ثانويين في ملاكها من التاجحين الفائضين في مباراة مجلس الخدمة المدنية لعام 2016 وإجراء مباراة جديدة، لكن وزير التربية اللياس بوصعب أخذ وعداً من رئيس الحكومة بأن يكون هذا البند بنداً أول على جدول أعمال الجلسة المقبلة. الوزير لفت إلى أن بعض الوزراء فضلوا الانتظار وزير المال لأن لديه وجهة نظر في الموضوع. ورأى أن «الجميع يدركون أهمية هذا الملف ما عدا الوزير عبد المطلب حناوي الذي اعترض ولا أحد يعرف لماذا اعترض وربما هو نفسه لا يدرك على ماذا هو معترض».

وكان بوصعب قد حمل إلى مجلس الوزراء دراسة أعدتها الوزارة عن حاجات التعليم الثانوي الرسمي لعام 2016 تظهر أن هناك حاجة لـ3042 أستاذاً جديداً في كل المواد وفي كل المحافظات، فيما عدد

التاجحين المقبولين في المباراة المفتوحة الأخيرة بلغ 1223 أستاذاً فقط، لكون المباراة أجريت على أساس حاجات العام الدراسي 2011-2012. وتشير الدراسة إلى أنه يمكن أخذ 1741 أستاذاً نجحوا في المباراة من دون الحاجة إلى فتح الأفضية، أي 518 أستاذاً من التاجحين الفائضين، وإجراء مباراة جديدة في المواد التي لم ينجح فيها العدد المطلوب بحسب الحاجات، لتثبيت 1301 أستاذاً آخر.

يقول بوصعب لـ «الأخبار» إن الدراسة دقيقة وحازت موافقة دائرة الأبحاث والتوجيه في مجلس الخدمة المدنية، وهي تقدم حلاً بديلاً للتعاقد الذي خزب التعليم الرسمي. ماذا عن المتعاقدين الذين تجاوزوا السن القانونية لدخول الوظيفة العامة؟ يجيب: «ندرس جديداً مجموعة من الطروح التي قد تقدم حلولاً لهؤلاء الأساتذة الذين بذلوا جهوداً في التعليم الثانوي منها: التعاقد الوظيفي الذي يسمح بحفظ ساعات التعاقد وإعطائهم راتباً شهرياً وضمانات صحية واجتماعية، أو تثبيتهم في الملاك بعد نجاحهم في دورات تنظمتها كلية التربية في الجامعة اللبنانية. يؤكد بوصعب أن هذه الطروح لا تزال أفكاراً غير مبلورة حتى الساعة. يتمنى أن لا يكون السجل في مجلس الوزراء مقصراً على الكلفة المترتبة على زيادة أساتذة الملاك، وخصوصاً إذا كانت هناك نية حقيقية لدى الدولة بدعم نوعية التعليم الرسمي وتعزيز مستواه. كلفة التعاقد لا تقل عن كلفة الدخول في الملاك وخرابه في التعليم أكبر بكثير، بحسب رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي

عدد التاجحين المقبولين في المباراة المفتوحة الأخيرة بلغ 1223 أستاذاً فقط (مروان طحطم)



بوصعب: أرجو ألا يكون السجل حول الكلفة العادية فقط

عبدو خاطر الذي انضم أمس إلى اعتصام التاجحين الفائضين في ساحة رياض الصلح. خاطر أكد لـ «الأخبار» أهمية أخذ كل التاجحين في مباريات مجلس الخدمة ليس في عام 2016 فحسب إنما أيضاً التاجحين الفائضين عام 2008، بالنظر إلى أن دراسة وزارة التربية

تظهر جلياً أن هناك حاجات. كذلك طالب بإنصاف المتعاقدين بطريقة من الطرق، إلا أنه رفض اقتراح التعاقد الوظيفي. وكان رئيس لجنة المتعاقدين حمزة منصور قد عرض الاقتراح الأخير على وزير التربية من باب حماية المتعاقدين الذين أفنوا عمرهم في التعليم، مطالباً إما بمباراة محصورة أو فتح كلية التربية أمامنا.

التاجحون الفائضون طالبوا أمس بسد الحاجات عبر فتح الأفضية قبل تنظيم أي مباراة جديدة، بمعنى

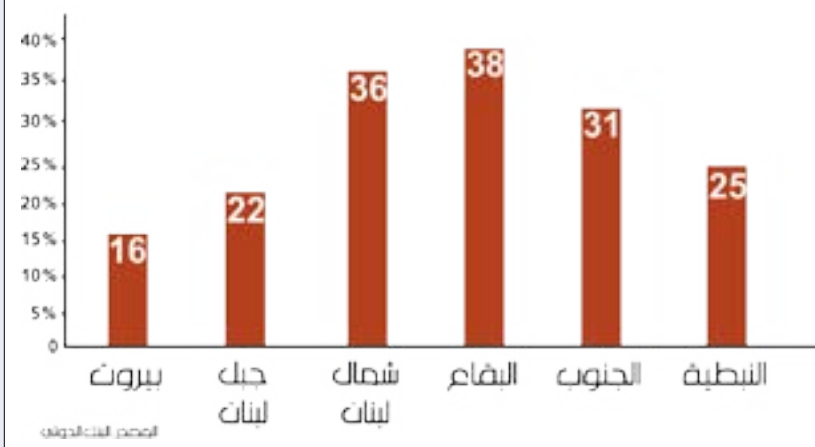
أن من يكون ناجحاً فائضاً في قضاء وهناك حاجة له في قضاء آخر فينقل تلقائياً. لكن فتح الأفضية لا يحتاج إلى قانون في مجلس النواب؟ تجيب زينة مشيك، عضو لجنة متابعة القضية، «بلى، لكن هناك سوابق بفتح الأفضية حصلت في عامي 2004 و2012 تحت عنوان توزيع الأساتذة من دون العودة إلى مجلس النواب». مشيك تنفي أن يكون هناك عبء مالي كبير لأخذ التاجحين الفائضين باعتبار أن نحو 70% من هؤلاء كانوا متعاقدين قدامى.

مؤشر

30% من سكان لبنان يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر

إعداد ستان عيسى

معدلات الفقر بحسب المناطق



لبنانية يومياً (8,6 دولارات أميركية). تتوزع هذه النسب بتفاوت بين المناطق اللبنانية، تحتل بيروت المرتبة الأدنى في نسبة الفقر مسجلة 16%، تليها منطقة جبل لبنان بنسبة 22%، ومن ثم النبطية بنسبة 25%، ومن ثم الجنوب بنسبة 31%، يليه الشمال بنسبة 36% وصولاً إلى البقاع الذي يحقق النسبة الأعلى التي تصل إلى 38%.

كذلك، يحقق لبنان 0,32 درجة ضمن مؤشر «جيني» لقياس عدالة توزيع الدخل القومي، (مع الإشارة إلى أن درجات المؤشر تراوح بين 0 و0,5. كلما اقتربت الدرجة إلى المؤشر الأعلى زاد التباين واللامساواة في توزيع الدخل القومي) ما يعني أن لبنان تخطى المعدل الأوسط وفق هذا المؤشر. إضافة إلى ذلك، 20% من الفئات الأشد فقراً تستهلك نحو 8% من إجمالي الاستهلاك، أما 20% من الفئات الأكثر غنى، فتستهلك نحو 40% من إجمالي الاستهلاك.

أعدت مجموعة «البنك الدولي» مجموعة من الدراسات حول الواقع الاجتماعي والتنموي والاقتصادي في لبنان. وتشير دراستها حول مستوى الفقر التي تندرج ضمن إطار إتفاقية الشراكة التي وقعتها مع الحكومة اللبنانية للفترة الزمنية الممتدة بين 2017-2022، إلى أن 30% من سكان لبنان يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر.

ونظراً لقلة البيانات الرسمية الدقيقة حول مستوى الفقر في لبنان، التي تحول دون إجراء التحليل التقليدي لهذه النسبة، إعتد «البنك الدولي» على مجموعة من المسوح، من ضمنها دراسة حول ميزانية الأسر اللبنانية، ليشير إلى أن 27% إلى 30% من سكان لبنان يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر. ويشير بما معناه إلى أن نحو مليون شخص، يبلغ مستوى إستهلاكهم الإجمالي السنوي نحو 4 ملايين و729 ألف ليرة لبنانية (أي 3150 دولاراً أميركياً) بمعدل 12 ألف و900 ليرة